

تقرير البنك الدولي يؤسس مجموعة عمل لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة

على 3 أرباع معدل راتب الرجل. وأوضحت أن خطة مساواة المرأة مع الرجل في حقل الأعمال المختلفة قامت بتحديد سياسة العمل واتخاذ إجراءات عملية، بغرض خلق بيئة عمل مناسبة للمرأة، وذلك من خلال تعزيز الملكية المشتركة للأرض، وتخفيض المدة الزمنية اللازمة، لتأسيس شركات الأعمال، بالإضافة إلى دعم القروض التجارية المقدمة للمرأة وتوفير دورات عمل متخصصة.

من جانبه كشف، جون شامبرز، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة «سيسكو» عن عقد اتفاقيات مشتركة مع مجموعة من المنظمات الدولية، بغرض تشجيع الفتيات والنساء على تطوير مهارتهن في مجال الرياضيات والحاسب الآلي، بالإضافة إلى الجانب التكنولوجي بتقديم دورات للنساء تحت مظلة مجموعة البنك الدولي.

والى جهود التقدم الدولية، والتي من وجهة نظر مجموعة البنك الدولي أيضا تسرع في عملية القضاء على الفقر وخفض معدلاته.

ولفتت المصادر إلى أن الجهود الأخيرة التي ركزت على انخراط الأطفال في التعليم آتت بنتائج ايجابية على وضع الفتيات والمرأة، مشيرة إلى أن الدراسات تشير إلى انخفاض معدل الفجوة ما بين عدد الطلاب والطالبات في الوقت الحالي عما كان عليه الوضع سابقا، وبلغت الفجوة ما بين عدد الطلاب والطالبات في المرحلة الابتدائية 5% عام 2000، بينما كانت قد بلغت عام 1975 بنسبة تصل إلى 16%.

من جهة أخرى وبحسب المصادر، فإن نسبة مشاركة الأيدي العاملة النسائية في قطاع الأعمال في دول العالم الثالث والنامية بلغت 57%، مقابل 85% بالنسبة للرجل، هذا وتحصل المرأة

كشفت مصادر اقتصادية أن مجموعة البنك الدولي تسعى، من خلال عقد شراكات متعددة مع الدول المتقدمة والمانحة، لإعداد خطة لمضاعفة الفرص الاقتصادية المقدمة للمرأة، وذلك بغرض تمكينها من الفوز بفرص وظيفية نوعية، سواء أكان في مجال الأعمال أم في الأراضي، بالإضافة إلى المجال التكنولوجي وخدمات البنية التحتية كوسائل النقل والمياه والطاقة. (الشرق الاوسط)

وذكرت المصادر أن المجموعة تؤكد خطة العمل لمساواة الجنسين في حقل الأعمال التابعة للبنك الدولي، بالإضافة إلى أن تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة لم يكن باعتباره أمرا مستحقا لها، وإنما لأنه من الذكاء التركيز على الأمر، حيث تشير الدراسات إلى أن إعطاء الفرص الاقتصادية لها إنما يمتد بالنفع إلى عائلتها بشكل مجمل، وإلى المجتمع،

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يصادقان علم

اتفاق لتقليص الديون الخارجية لافغانستان

في نادي باريس و38 مليونا بموجب مبادرة الغاء الديون متعددة الاطراف.

من جانبه قال رئيس بعثة صندوق النقد الدولي في افغانستان انه علاوة على التحسينات في المجال الأمني فان التحديات الأساسية في المستقبل ستكون زيادة العائدات الوطنية والاستثمار في البنية التحتية والتقدم في تطبيق استراتيجية التنمية للحد من الفقر.

صعبة جدا بسبب انعدام الأمن وأزمة غذائية ووضع سياسي صعب مضيضا ان هذه الاصلاحات تناولت ادارة الديون وقطاع المناجم والصحة والتربية.

يذكر ان الاتفاق الدولي سيؤدي إلى توفير 1.6 مليار دولار من أصل مجموعة خدمة الدين ومنها 1.3 مليار دولار بموجب مبادرة الدول الفقيرة الأكثر مديونية و260 مليون دولار للدائنين

قال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي انهما صادقا على اتفاق دولي من شأنه أن يؤدي إلى تقليص الديون الخارجية لافغانستان بحوالي 1.6 مليار دولار.

وجاء في بيان مشترك صادر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ان افغانستان قامت بعدد من الاصلاحات المهمة بشكل جيد على الرغم من بيئة



البنك الدولي يقرض تونس 280 مليون دولار

في 2010

التشغيل والنمو والتنافسية في حين يهتم الثاني بالتنمية المستدامة والتغيرات المناخية ويتصل الثالث بتحسين نوعية المرافق الأساسية.

وقال البنك الدولي ان قيمة القروض التي قدمها لتونس خلال 2009 بلغت حوالي 335 مليون دولار.

وذكر ان قروض البنك الدولي تأخذ بعين الاعتبار الأولويات التنموية لتونس مثل التشغيل والبيئة والبنية التحتية والطاقة المتجددة.

وترتكز استراتيجية الشراكة بين البنك الدولي وتونس لهذا العام على ثلاثة محاور أساسية يتمثل الأول في

أعلن مؤخراً ان البنك الدولي سيقرض تونس خلال 2010 نحو 280 مليون دولار لدعم نموها الاقتصادي والمساهمة في توفير مزيد من فرص العمل في بلد تبلغ فيه معدلات البطالة 14.7 في المئة.

ويزيد قروضه للمغرب بمعدل 600 مليون

دولار سنويا حتى 2013

نقدية لتشجيع الأسر الفقيرة على إبقاء أطفالها في المدارس.

وأوضح البنك الدولي انه سيمول مشروعاً للنقل في المناطق الريفية بقيمة 500 مليون يورو (682.5 مليون دولار) خلال السنوات الخمس المقبلة، إضافة إلى مشاريع وبرامج تمويل صغيرة تتيح للفقراء والشركات الصغيرة الوصول إلى الخدمات المصرفية، كما سيدعم تحديث أنشطة زراعية صغيرة. ويمثل القطاع الزراعي 17 في المئة من الاقتصاد المحلي، ويعتمد عليه نحو 40 في المئة من سكان البلاد الذين يتجاوز عددهم 30 مليون نسمة.

يذكر أن معظم المزارعين يستخدمون مساحات صغيرة من الأراضي، وقدرتهم محدودة على الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية.

وتعزيز القدرة التنافسية للشركات الصغيرة في المدن والمناطق الريفية. وأضاف ان تحسين أوضاع الديمقراطية والحوكمة الجيدة هما العاملان الرئيسان لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

وبلغ متوسط معدل نمو الاقتصاد المغربي 5 في المئة سنوياً خلال السنوات الخمس الماضية، لكن الحكومة المغربية تقول ان النمو ليس سريعاً بما يكفي لخفض الفقر الذي يعاني منه أكثر من خمسة ملايين شخص، وتحسين مستويات المعيشة لسكان الذين تعمل غالبيتهم في الزراعة في مناطق نائية.

وتهدف الحكومة الى زيادة الإنفاق على برامج التنمية الاجتماعية، التي تشمل بناء الطرق والمدارس في القرى النائية ودعم الغذاء ومنح إعانات

أشار مسؤولون من الحكومة المغربية والبنك الدولي الى ان البنك يعتزم زيادة قروضه إلى المغرب إلى 2.4 بليون دولار حتى عام 2013، لدعم جهود البلاد في الحد من الفقر وحفز النمو.

وقال وزير الشؤون الاقتصادية المغربي نزار بركة ان البنك الدولي سيزيد قروضه للمغرب إلى 600 مليون دولار سنوياً بين عامي 2010 و2013، من 300 مليون دولار سنوياً في الأعوام الماضية، في إشارة إلى صدقية برنامج التنمية والإصلاح.

وتابع في حضور مسؤولين من البنك الدولي في عرض تقديمي لاستراتيجية الحكومة المغربية أمام صحفيين، ان الحكومة تهدف في السنوات القليلة المقبلة إلى تحسين الحوكمة وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات أساسية كمياء الشرب، وتنفيذ إصلاحات مالية

